

بلاغ حول مستجدات الملف المطلي الأساسي خلال جولة الحوار مع وزارة الصحة

انعقد يوم الخميس 06 غشت 2020 لقاء بمقر وزارة الصحة جمع بين ممثلي النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام و السيد وزير الصحة مرفوقا بالسيد الكاتب العام و السيد مدير الموارد البشرية

في بداية اللقاء تم التطرق من الجانبين إلى الوضعية الوبائية لجائحة كوفيد 19 و اكرهات المنظومة الصحية و المجهود الكبير الذي تبدله الشغيلة الصحية و تطرقنا أيضا للقرار الملكي القاضي بالتغطية الصحية الشاملة للمواطن المغربي و ما يستلزمه هذا الورش الكبير من إصلاح عميق للمنظومة الصحية و إصلاح الوظيفة الصحية العمومية.

و خصص الجزء الأول من اللقاء لدراسة النقاط الآتية و المطالب المستعجلة (انظر التفاصيل في البلاغ الأول)

كما خصص الجزء الثاني من اللقاء إلى الترافع حول الملف المطلي الأساسي لأطباء و صيادلة و جراحي الأسنان بالقطاع العام، حيث دافع ممثلو نقابة الطبيب بكل شراسة عن حقوق الطبيب و أوصلوا صوته بكامل الوضوح، و قلنا صراحة أن وضعيته اليوم وصلت إلى الحضيض بل إلى "أسفل من الحضيض" مع تحفظنا عن استعمال الوصف الحقيقي، معددين لمجموعة من التظاهرات التي تعكس قساوة ما نعانيه و نقاسيه داخل منظومة صحية تآكل أبنائها و تهدم قطب الرحي الذي بنيت عليه ألا و هو الأطباء الذين وصلوا اليوم إلى حالة اكتئاب جماعي، لكنهم رغم هاته الظروف و حال ما ناداهم صوت الواجب الوطني لم يترددوا للحظة و استجابوا لنداء الوطن، و ذكرنا في هذا الإطار بالروح الوطنية العالية و حس التضحية و البذل و العطاء و نكران الذات التي أبان عنها أطباؤنا إلى جانب كل فئات الشغيلة الصحية خلال جائحة كوفيد 19 التي تعيشها بلادنا فلم يسجل علينا هروب او خذلان، بل بالعكس و رغم قساوة ظروف الممارسة الطبية و أعطاب منظومتنا الصحية و شح وسائل الوقاية و قلة عددنا و جسامه المهام المطلوبة منا هب الأطباء بكل عفوية إلى الصفوف الأمامية فداء للوطن و للمواطنين.

و حظينا بتشريف و إقرار أعلى سلطة في البلاد حيث خصنا صاحب الجلالة بالشكر و التقدير في خطابه الأخير و هو ما يجب أن تاخده الحكومة بعين الاعتبار في تعاطيها مع قطاع الصحة عموما و الملف المطلي للطبيب خصوصا، كمدخل أساسي لإنجاح ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية و تفعيل التغطية الصحية الشاملة ليجد المواطن المغربي ضالته في القطاع الصحي العمومي، لكن شتان ما بين ما يفرضه المنطق السليم و ما نجده على أرض واقع الممارسة الطبية فوقائع الأمور أظهرت بالملحوس تخاذلا حكوميا غير مفهوم، فإن كانت على الطبيب واجبات فإن له أيضا حقوقا و مطالب مشروعة لن نتنازل عنها، فبقدر عزمنا على الاستمرار و الثبات في المواقع الأمامية لمواجهة الجائحة سيزيد إصرارنا على النضال من أجل ملفنا المطلي و على رأسه أولوية الأولويات بتحويل الرقم الاستدلالي 509 كاملا مكمولا كمدخل لرد الاعتبار للدكتوراه في الطب دون نسيان لبقية الحقوق و من ضمنها درجتين بعد خارج الإطار، و تحسين ظروف استقبال و علاج المواطن المغربي، و تحويل الاختصاص في طب العائلة، و تقنين الحق المشروع في الاستقالة و التقاعد النسبي، و تنظيم الممارسة بالقطاع الخاص لأطباء القطاع العام، و الحق في الانتقال، و مراجعة الظلم الذي يحمله الإطار المنظم للحراسة و الإلزامية...

و دائما في إطار الصراحة و الوضوح و روح المصادقية التي شكلت دائما داخل النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام كمثل شرعي لطبيب القطاع العام منهجيتنا و بوصلتنا في العمل النقابي المسؤول و الجاد سواء اتجاه الأطباء أو اتجاه المسؤولين الحكوميين، فقد وضحنا أن الملف المطلي يجب ان يعالج في شموليته و نقاطه الأساسية كشرط للوصول الى سلم اجتماعي حقيقي و مستدام، و لا يجب الاقتصار على بعض الإشارات او النقاط الآتية التي تظل ثانوية، بل نعتبرها مجرد مسكنات لن تعالج أبدا ألم الطبيب المزمّن، فملف تحفيزات كوفيد على سبيل المثال اعتبرته النقابة المستقلة في البداية

حقا بديهيًا للشغيلة الصحية و لم يتصور الطبيب يوما ان يحتاج للمطالبة أو المرافعة بشأن حق مفروغ منه بل هو واجب على عاتق الحكومة المغربية، لكننا للأسف صدمنا بعد ان تقاطرت التعويضات على مختلف القطاعات الحكومية مستثنية قطاع الصحة، فأى منطق هذا؟ فهل وصلنا إلى مرحلة من التنكر الحكومي للصحة سنطالب فيها بالفتات؟ و نسوق له على أنه إنجاز؟

إن الطبيب الحكيم في هاته المرحلة يريد حقوقه الأساسية و سيرفض الفتات فقد بلغ السيل الزبي و ما فتات التحفيزات إلا مثال صغير على قرارات سابقة لوزارة الصحة و مواقف حكومية غريبة خالفت المنطق السليم، و هو ما يدفعنا اليوم إلى طرح سؤال وجودي كأطباء :

من يقف ضد الطبيب و حقوقه؟؟؟

و هل إحساسنا أن الطبيب ضحية لتجاذبات حكومية صحيح؟

ككيف يعقل أنه داخل قطاع الوظيفة الحكومية تمت و لو نسبيا تسوية و تحسين وضعية الكثير من الأطر بسلاسة و يسر بل و بسرعة و في صمت؟

لكن كلما تعلق الأمر بملف الأطباء تختلق الأعذار الواهية من هنا و هناك، و يبدأ مسلسل التسويق أحيانا و الوعود التي يطالها النسيان أحيانا أخرى، حتى وصلنا اليوم إلى مشارف الذكرى العاشرة للمسيرة التاريخية ل 2011 و لا تفصلنا إلا شهور عن إكمال السنة الرابعة لمعركتنا النضالية تحت شعار نكون أو لا نكون و التي تخللتها مسيرات و إضرابات و وقفات و كل أشكال النضال المتاحة التي أسمعت صوت الطبيب إعلاميا و شعبيا و حضي خلالها ملفنا المطلي باعتراف الجميع، إلا حكومتنا المغربية التي اختارت الصمت المؤلم، و تجاهلت مظهرات السكتة القلبية التي اقتربت من قطاع الصحة، و ما الاستقلالات الجماعية و عزوف الأطباء العامين عن الإلتحاق بقطاع الصحة و هجرة الأطباء المغاربة بعدد كبير إلى دول أخرى، إلا غيظ من فيض لمن احتاج إلى دليل على التعامل و التفاعل السيئ مع ملفنا.

ليبقى السؤال مطروحا:

من يقف ضد ملف الطبيب؟

و عرفت جولة الحوار هاته نقاشا جادا و بناء و تفاعلا ما بين ممثلي النقابة المستقلة و السيد وزير الصحة الذي عبر عن تفهمه للوضعية الحالية و للتأخر الكبير في معالجة الملف المطلي للأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان.

كما عبر عن شكره و امتنانه للشغيلة الصحية على مجهوداتها لمواجهة الجائحة و أكد على ضرورة العمل على التثمين و الإعلاء من قيمة إنجازات الشغيلة الصحية و عبرها تحقيق الملفات المطلية عبر القنوات الحكومية و الاتجاه في طريق الإصلاح الشمولي للمنظومة الصحية.

أما فيما يخص مستجدات النقاط الأساسية لملفنا المطلي فقد أكد السيد وزير الصحة أنه يستطيع اليوم إبلاغ الأطباء أن تخويل الرقم الاستدلالي 509 قد تمت تسويته و صار مكسبا فعليا و بتعبير السيد الوزير:
"Le 509 est aujourd'hui un acquis pour les medecins."

و أنه بإمكاننا تبليغ هذا المستجد لأطبائنا رسميا على لسانه لأن المطلب قد حصل على موافقة الجهات الحكومية و سينطلق قريبا نقاش التفاصيل التقنية، و في نفس الموضوع اعتبرنا من جهتنا أن هذا المستجد إلتزام رسمي من وزارة الصحة و اتفقنا على :

-تدوين هذا الإلتزام بتخويل الرقم الاستدلالي 509 و الإسراع في أجرأته عبر وثيقة رسمية ملزمة موقعة من الطرفين.

-متابعة تطبيق هذا الالتزام و نقاش تفاصيله التقنية و مراحل أخوة تخويل الرقم الاستدلالي 509 عبر اجتماعات دورية للجنة التقنية المشتركة.

-استمرار الاجتماعات التقنية لمتابعة تفعيل النقاط الآنية التي وافقت عليها وزارة الصحة و مواصلة النقاش حول بقية نقاط الملف المطلي الأساسي بشكل شمولي.

و في نفس السياق انعقد يومه الاثنين 10 غشت 2020 إجتماع تقني خصص للنقاط ذات الأولوية في الملف المطلي:
-متابعة المراحل التقنية لتسوية ملف الرقم الاستدلالي 509
-ملف درجتين بعد خارج الإطار
-تعويضات الحراسة و الإلزامية
-تطوير اختصاص طب العائلة و الصحة الجماعية
-تنظيم ممارسة أطباء القطاع العام بالخاص
-مراجعة نظام الحراسة و الإلزامية عبر تغيير النصوص القانونية
-دراسة ملف الاستقالات و التقاعد النسبي
-تتبع مراحل تفعيل النقاط الآنية التي وافقت عليها وزارة الصحة و دراسة النقاط التي حصلت على موافقة مبدئية

و تجدون طيه نسخة من الوثيقة الرسمية عبر بلاغ مشترك موقع ما بين الطرفين :النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام و وزارة الصحة

لجنة التواصل
عن المكتب الوطني

وعاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، نقابة عتيده، مُستقلة، جامعة وموحدة ومُناضلة.





06 غشت 2020

بلاغ مشترك

انعقد يومه الخميس 06 غشت 2020 بمقر وزارة الصحة اجتماع بين السيد وزير الصحة و ممثلي النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام في إطار مناقشة الملف المطلي للأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان بالقطاع العام و بعد عرض قيم للسيد الوزير و نقاش مستفيض و بناء اتفق الطرفان على ما يلي :

- قبول تحويل الرقم الاستدلالي 509 مع التعويضات المناسبة و العمل على الأجراء في أقرب الآجال.

- استئناف الاجتماعات التمنية الدورية لمناقشة باقي نقاط الملف المطلي.

